المؤتمر التعاوني الثالث

فبراير ١٩٦٧

دور التعاون في تطوير المناطق المتخلفة اقتصاديا

للدكتور الفاضل الجاك الخليفة شريف

)طيب الله ثراه(

**مقدمة:**

الانسان في نضال مستمر مع الحياة. فهو يعمل لتحسين ظروفه المعيشية والاجتماعية والحياة تجابهه بمتطلبات عديدة ومشاكل مختلفة ومن هنا تأتي المجتمعات من قديم التاريخ تبحث عن الوسائل التي تيسر حياة افرادها وتنظمها. فجاءت المخترعات الفنية والعلمية وانتشرت النظم الدستورية والاقتصادية والاجتماعية لخدمة المجتمع الانساني وبقدر ما تقدم العلم وكثرة استفادة الانسان منه بتطبيق اساليبه ونظرياته ومخترعاته في حياة المجتمع، بقدر ما تقدم الفكر البشري في ايجاد السبل التي تمكن الافراد والاسر والجماعات من المساهمة في بناء اوطانهم والاستفادة بخيرات بلادهم.

واختلاف الطبيعة على الارض من اوضاع تاريخية وحقائق جغرافية ادي الي اختلاف وتفاوت بين البلدان فيما تحظي به من ثروات وما تتمتع به من امكانيات تساعدها على بلوغ مرحلة متقدمة من مراحل التطور.  السودان جزء من هذا الكون الكبير الذي يعيش فيه الانسان وقد اخذ اجدادنا كما نعمل نحن الان للاستفادة من التراث الانساني تطبيقه وتكيفه وتطويره في مجتمعنا النامي حسب ظروفنا وامكانياتنا شأننا في ذلك شأن كل الامم في كون الله الكبير. والتعاون نظام اقتصادي واجتماعي يساعد على تكوين الثروة وتطويرها كما يحقق توزيع الثروة توزيعا عادلا يتكافا مع الجهود والمساهمة التي يقدمها الافراد ويحفظ مكاسب المجتمع من الضياع. ومعرفة الدور الذي يمكن ان يلعبه التعاون في تطوير اقتصاديات السودان بمناطقه المختلفه يتطلب منا في المقام الاول معرفة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد اليوم.

السودان قطر متخلف اقتصاديا والتخلف الاقتصادي ظاهرة عرفت في العالم منذ بدا العالم نفسه غير ان الاهتمام به والبحث في طرق علاجه نال قدرا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية حيث تتابعت البحوث وكثرت النظريات عن الكيفية التي يمكن للعالم ان يحارب بها التخلف الاقتصادي ولعله من المناسب ان نتعرض في حديثنا هذا لشرح فكرة التخلف الاقتصادي شرحا ينطبق على احوال البلاد والامثلة الموجودة فيه.

**ما هو التخلف الاقتصادي:**

  هنالك ظواهر مختلفة ومتعددة لأسباب وجود حالة التخلف الاقتصادي سأركز على الأساسية منها، كما يلي:

**أ: عدم استغلال موارد الثروة**

المقصود بموارد الثروة هي الهبات التي يهبها الله للإنسان فتكمن في باطن الارض او تقوم علي ظاهرها كان ذلك من ثروات معدنية مثل الذهب في الشمال والنحاس في غرب السودان والمايكا في الشرق والبترول. أما الثروات علي ظاهر الارض فتشمل الغابات المنتشرة في المديريات المختلفة والخصوبة التي وهبها الله لهذه الارض مما جعلها تتمتع ب ١٢٠ مليون فدان من الاراضي الصالحة للزراعة و٨٠ مليون فدان من الاراضي الصالحة للمرعي وكذلك الاسماك والثروات المائية التي تعج بها الانهار وشواطيء البحار والحيوان الذي ينتشر في ارجاء البلاد بأنواعه المتعددة واعداده المتزايدة. وفوق هذا وذاك المقدرات البشرية الفكرية والجسمانية التي يتمتع بها السكان.

غير ان مصادر الثروة في باطن الارض او علي ظاهرها اذا ما تركت كما هي دون استغلالها واستخراجها وتحريكها لتدر دخلا ماديا جديدا علي البلاد فإنها تصبح مظهرا للتأخر بدلا من ان تكون مصدرا لزيادة الدخل القومي في القطر. فنحن في السودان مثلا لم نستثمر حتى اليوم من جملة ال ١٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة سوي ١٠ ملايين فقط. ورغما من سعة امكانياتنا في الاراضي الرعوية فان المرعي في السودان لا تجد حتى اليوم العناية الكافية التي تمكن البلاد من الاستفادة من هذه الامكانيات الرعوية الشاسعة مما يؤمن حاضر ومستقبل الثروة الحيوانية. بل في الواقع ان المرعي في السودان نسبة لقلة الرقعة المستثمرة منه أصبح مصدرا للمشاكل والنزاعات القبلية التي طالما ادت الي نتائج تضر بامن المجتمعات وبالتالي تقلل من انتاجيتها وامكانياتها البشرية   والحيوانية.

وما يقال عن الثروة المائية من اسماك وصدف وغيرها ينطبق على ثروتنا المعدنية فهذه وتلك لا تزال بكرا معطلة لا تساهم بنصيب كامل في تكوين الثروة القومية في البلاد. اذا فمصادر الثروة لو تم استغلالها والاستفادة منها درت دخولا مادية جديدة تزيد من حجم المال الموجود في البلاد وان اخفقت البلاد في استغلالها او تساهلت في ذلك ارتضخت للفقر والعوز مما يحول بينها وبين تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تصبح فريسة للتأخر والتخلف.

**الدخل القومي:**

الدخل القومي يتكون من مجموع انتاج الافراد والجماعات والمنشئات في القطر وذلك في فترة زمنية محدودة لذلك يقدر ما يزيد كل فرد او جماعة او مؤسسة من حجم انتاجهم يؤثر ذلك تأثيرا مباشرا لصالح الدخل القومي للامة وكلما تضاءلت انتاجية الفرد او هبط انتاج الجماعة وتدهورت القوة الانتاجية للمؤسسة تأثر الدخل القومي للبلاد وهبط في حجمه ومن هنا نستطيع ان نري في وضوح تام كيف ان توقفنا عن العمل او ابطآنا في ادا اعمالنا وواجباتنا لاي سبب كان من الاسباب يتسبب في الهبوط بحجم الدخل القومي في بلادنا وبالتالي يربطنا بعجلة التخلف ويباعد الشقة بيننا وبين الارتقاء في سلم التنمية والتطور.

وارتفاع الدخل القومي لا يتوقف على مجهود قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي بل هو يتأثر بنشاط مختلف القطاعات من زراعية، صناعية رعوية والمهن المختلفة والخدمات المتعددة وكذلك النشاط المالي والاداري وكل هذه القطاعات التي تكون مجتمعة الهيكل الاقتصادي العام للقطر. هبوط الدخل القومي يعتبر مظهرا من مظاهر التخلف الاقتصادي لأنه يوضح بان البلد لم ترتفع امكانياتها المادية درجة تمكنها من توفير المال اللازم لتحسين المستويات المعيشية والاجتماعية فيها اذ تقل الخدمات العامة من التعليم والصحة والامن والمواصلات ويهبط مستوي دخل الفرد والاسرة الامر الذي لا يمكنهم من التمتع بحياة هانئة مريحة. ودخلنا القومي اليوم نسبة لعدم استغلال مصادر الثروة في البلاد ونسبة لضآلة المجهود الانتاجي نجده في مستوي منخفض يقف شاهدا على تخلف بلادنا الاقتصادي.

**الاقتصاد الزراعي:**

مظهر اخر يعد من المظاهر الرئيسة لحالة التخلف الاقتصادي هو هيمنة القطاع الزراعي علي اقتصاديات البلاد والانتاج الزراعي يعتبر مظهرا من مظاهر التخلف لسببين الاول اقتصادي والثاني اجتماعي.

**السبب الاقتصادي:**

الانتاج في الارض تتحدد انتاجيته بمقدرة الارض على الانتاج حتى وان تضاعفت مقدرة المنتجين فاذا اخذنا مشروعا زراعيا معينا وجندنا له عددا من العاملين ثم ضاعفنا هذا العدد مرات عديدة فان انتاجية المشروع لا تزيد تمشيا مع القوة الانتاجية الجديدة اذ ان الارض بها حد معلوم لا تعطي بعده ثمرا حتي بعد مضاعفة المخصبات فتكون النتيجة هي ان يقل مجهود المنتجين فيها نسبة لتوقف اثمارها. من هنا يعتبر الانتاج الزراعي متأخرا بالنسبة لأنواع الانتاج الاقتصادي الأخرى التي كلما زادت القوة المنتجة فيها اعطت منتوجا أكثر كما هو الحال في الصناعات والخدمات. وهيمنة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني اليوم هي إذاً مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي اذ ان القطاع الزراعي ونشاطه يكون اكثر من ٨٠ ٪ من جملة نشاطنا الاقتصادي.

**السبب الاجتماعي:**

تعتبر المجتمعات الزراعية مجتمعات متخلفة لان عمليات الانتاج فيها لا تؤثر علي الهيكل الفكري والمستوي الاجتماعي للعاملين فيها اذ يظل التصاقهم بالأرض التي كانوا يعملون فيها منذ عصور خلت كما انها لا تؤثر علي البيئة والعادات والتقاليد الانتاجية التي يعيش فيها العامل الزراعي فهو يرتبط بزمن معين في العمل وهو يتعطل عن الانتاج في اشهر تحددها طبيعة العمل ويظل قائما في مجتمعه الريفي حيث المسكن البسيط وتضاؤل الخدمات وضآلة الاستفادة بالأساليب العلمية والمخترعات الفنية في حياته العامة ولذلك فالعامل الزراعي لا يستقبل جديدا في حياته كما يفعل العامل الصناعي او الفني او الذي يعايش الالة ويسخرها في جهوده الانتاجية بقدر واسع وفي لقاء منتظم متصل لا تتوقف فيه وما يتبع ذلك من تغيير في البيئة الاجتماعية متطلبات الحياة.

**الطاقة - كثافة السكان - الخدمات العامة:**

كما ان توفر الطاقة الكهربائية بأنواعها وبترولية وفحمية ومائية وغيرها يجدد الفرص التي تساعد البلاد في الخروج من قبضة التخلف الاقتصادي اذ ان الطاقة مصدر حيوي للإنتاج ومضاعفته واتقانه اذا خلت البلاد من اي مصدر من مصادر الطاقة المذكورة تضاءلت فرصتها في التنمية الاقتصادية وحتي ان وجدت هذه المصادر ولم تستنبط او يستفاد منها بالقدر الكافي فذلك ايضا مظهر من مظاهر التخلف الاقتصادي وغنيا عن القول نصيب السودان وامكانياته من هذه المصادر يعتبر حتي اليوم ضعيفا وغير كافي الامر الذي يشكل مظهرا ثانيا من مظاهر التخلف الاقتصادي في قطرنا. كما ان للسودان سبب خاص يربطه بعجلة التخلف الاقتصادي وهو ضعف كثافة السكان. وكثافة السكان يقصد بها عدد تواجد السكان في منطقة معينة كان ذلك في نطاق القطر كله او مدينة او قرية واهمية ذلك انه كلما كثر تجمع السكان في منطقة موحدة متماسكة كلما سهل حصر الخدمات وتنظيمها لتشمل أكبر عدد منهم حسب الامكانيات المتوفرة وكلما تباعدت المناطق السكنية وتضاءل عدد سكانها كلما ادي ذلك الي ضرورة الاكثار من مراكز الخدمات في المناطق السكنية المتباعدة الامر الذي يكلف البلاد كثيرا من النفقات في هذا المضمار والسودان يعتبر من البلاد التي تعاني من ضالة السكان وتباعد المناطق.

وهذه الاستثمارات تج اول ما تحتاج الي رأس مال كبير وقد رأينا انه كيف ضعف استغلال الجزء الكبير منها ادي الي فقر البلاد وقلة امكانياتها المالية. وفي هذا الوقت الذي تتعدد وتتكاثر فيه الحاجة لمشروعات عديدة لتطوير المناطق المختلفة في انحاء السودان التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية متخلفة.

والنظام التعاوني الذي انتشر الان في القري والمدن وشمل كل انحاء البلاد يمكن ان يساهم في تكوين رآس المال بثلاثة طرق مختلفة هي التعاون الاستهلاكي والتعاون الانتاجي والتسليف التعاوني.

**التعاون الاستهلاكي:**

قيام الجمعية التعاونية الاستهلاكية في نطاق القرية او الحي او المدينة يعمل على اخفاء وظيفة (الوسيط) في المعاملات التجارية. والوسيط هو ما يسمي عادة (بالتاجر) الذي يتحصل علي السلع الاستهلاكية من المؤسسات والشركات ليعرضها للبيع في متجره للجمهور بأسعار تحقق له (ربحا) علي حساب الجمهور ويكون المستهلكون في هذه الحالة هم الخاسرون او يدفعون اكثر من القيمة اللازمة للسلعة مما يوثر علي دخولهم ويزيد من القدر الذي يستهلكونه منها وبالتالي تقل او تنعدم مدخراتهم. ويمكن تقدير خطورة وجود الوسيط في المجتمع صغيرا كان في الحي او القرية او كبيرا في المدن بان السلع التي يتاجر فيها عادة هي السلع التي يحتاجها الناس في استهلاكهم اليومي وهي ما تسمي (بالسلع سريعة الاستهلاك) والتي يكبر حجم شرائها نسبة للاستهلاك الدائم المستمر الامر الذي يحقق (للوسيط) دخلا هائلا من الارباح التي تعود عليه برفع ثمن السلع السريعة الاستهلاك. وبمرور الايام تكون تلك الارباح قد تجمعت لتكون قدرا كبيرا من المال وإذا نظرنا الي عدد الوسطاء في نطاق القطر كله يمكن ان نقدر اهمية الاموال التي تذهب لجيوبهم كأفراد دون ان تتجمع كمدخرات لتكوين راس المال للمساهمة في مشاريع التنمية. اما قيام الجمعية التعاونية الاستهلاكية فانه يمكن المساهمون اولا في الحصول على السلع فآنه يمكن المساهمون اولا في الحصول علي السلع من المؤسسات والشركات بأسعار لا جشع فيها ولا مبالغة الامر الذي يوفر علي جمهور المستهلكين ما كانوا يفقدونه من مبالغ طائلة بسبب وجود الوسيط. وهذه المدخرات يمكن تجميعها ومضاعفتها بمرور الايام لتكون جزءا هاما من رأس المال الوطني وبهذه الكيفية فآن التعاون الاستهلاكي يساعد علي تقوية النظام الادخاري دون ان يقلل من حجم الاستهلاك اللازم للاراد والجماعات بمعني ان تتم عملية الادخار في يسر علي المستهلكين في الوقت الذي تذهب مدخراتهم تلك لتساهم في تكوين رأس المال.

**التعاون الانتاجي:**

التعاون الانتاجي الذي يتم عن طريق مال يساهم في تكوينه اعضاء الجمعية الانتاجية يودي الي قيام استثمارات عديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتلك الاستثمارات بما تحققه من عائد وارباح تولد راس مال جديد هذا زيادة علي ان الاستثمار في حد ذاته سواء ان كان في هيئة مؤسسة زراعية او صناعية لها معدات فنية او هيكل فني يعد ايضا عنصرا جديدا من عناصر الدخل القومي للبلاد اذ ان راس المال فيه الجانب الفني وهو تمثله مثل هذه المعدات والمنشئات وليدة الاستثمارات المختلفة والجانب السائل وهو الذي يتمثل في النقود المتداولة. والتعاون الانتاجي واستثماراته زيادة علي انه يولد راس مال جديد فانه يرتقي ايضا بالمستوي الانتاجي للمنطقة التي يحدث فيها بما ييسره للجمهور من الاستفادة المنتجة إذا كان زراعيا او صناعيا او خدماته ان كان في شكل خدمات اجتماعية عامة او مواصلات. ويمكن الاستفادة به بصفة خاصة في المجال الزراعي لا سيما لزراعة الصمغ والحاصلات الزراعية الأخرى وكذلك الصناعات الحرفية التي تكون في مجملها محاصيل نقدية هامة.

**الثقافة التعاونية:**

الاقتصاديون يعتبرون ان المحافظة علي راس المال من التبذير او الضياع تقوم مقام تجميع او ايجاد راس المال نفسه ومن هنا فهم ينصحون دائما بتطبيق الوسائل التي تؤدي الي استهلاك اقل قدر من رأس المال في العمليات الانتاجية وقد جاءت في هذا المعني نظرية (استبدال عناصر الانتاج) التي تطبق بصفة خاصة في البلاد المتخلفة اقتصاديا، وتتلخص في الآتي:

إن كانت البلاد تعمل لتحقيق استثمار جديد في منشآت جديدة للري مثلا كالترع والحفريات فذلك يتطلب كثيرا من رأس المال لجلب الآلات الفنية لاستعمالها في هذا الغرض غير ان نظرية (استبدال عناصر الانتاج تعول في مثل هذه الحالة بضرورة استبدال عنصر راس المال بعنصر (العمل)  بمعني اننا بدلا من ان ندفع مالا لشراء المعدات الفنية ونستعيد عنها بمجهود الافراد والات الحفر البسيطة التي لا تكلف مالا كثيرا. ورغما من ان العمل بهذا الاسلوب يتم في بطء الا انه يمكن من تجنب ضياع راس المال والاستعاضة عنه بعنصر اخر من عناصر الانتاج المتوفرة وهو العمل وفي ذلك زيادة علي توفير راس المال بتشغيل الايدي العاملة العديدة الامر الذي يزيد من عدد السكان المنتجين ويوجد دخولا جديدة تساهم هي بدورها وبمدخراتها في تكوين رأس المال الجديد وهكذا تدور الحلقة. يمكن للتعليم التعاوني ان يتجه مثل هذا الاتجاه لإرشاد الجمعيات التعاونية التي لا تجد مالا كافيا للقيام بالاستثمارات التي تود القيام بها فاللجوء الي استخدام عنصر (العمل) في كل ما يمكن الاستعاضة به عن رأس المال يمكن هذه الجمعيات ان تتخطي عقبة عدم وجود أو قدرة رأس المال والاستعاضة عنه بالعمل ما أمكن.

**العادات الاستهلاكية:**

جمهور المستهلكين يقع عادة ضحية للدعاية التجارية التي تقوم بها المؤسسات التجارية والتي تهدف لإغراء الجمهور بشراء سلع معينة جديدة وتجذب الطلب اليها وهذا يعني خلق حاجات استهلاكية جديدة لدي الجمهور الامر الذي يزيد حجم الاستهلاك وبالتالي يقلل المدخرات وتتضاءل فرص تكوين راس مال جديد من مدخرات الجمهور. والنظام التعاوني لا سيما الاستهلاكي منه يقي الجمهور في نطاق الجمعية شر الدعايات التجارية التي هي في الواقع انما تقوم لمصلحة التجار البائعين وذلك بان تقتصر الجمعية التعاونية عرضها للسلع عن تلك التي يحتاجها الناس فعلا. كما ان الثقافة التعاونية يمكنها ان تلعب دورا فعالا في هذا المجال الهام وتعطي الجمهور والمساهمين مفاهيما صحيحة عن الدعايات التجارية الضارة وضرورة الاقتصاد في نفقات الاستهلاك.

**التقليد والموضة:**

ان ظاهرة التقليد اخذت تتفشى في المجتمع السوداني بشكل واسع لا سيما في المدن. والمقصود بالتقليد هو ان الفرد او الأسرة تتأثر بعادات الاسر او الآخرين. فإذا اشتري (الجيران) معدات جديدة للاستعمال المنزلي او ملابس جديدة او جهاز راديو اندفع الاخرون لتقليدهم وشراء نفس هذه الاشياء دون ان يكونوا في حاجة اليها او حتى دون ان تكون امكانياتهم تساعدهم علي ذلك. ومثل هذه (التقاليد) تهدد اقتصاديات الاسر وتجعلها تندفع في عادات استهلاكية ضارة يحرمها من تكوين مدخرات. وظاهرة التقليد هذه يجب ان تتجه الثقافة لمحاربتها ومنع انتشارها في المجتمع التعاوني. ثم هنالك الموضة وهي ظاهرة تنتشر في كثير من المجتمعات في العالم (والموضة) في الاصل هي وسيلة يلجأ اليها المنتجون للإعلان عن منتوج او سلعة جديدة يشيعون في اذهان الناس بان طور التقدم والارتقاء قد وصل بالإنسان الي ضرورة استعمال هذا المنتوج الجديد ثم يعطونه لبعض الناس ليظهروا به في المجتمعات وفي اللقاءات العامة حين يرونه الاخرون ويندفعون لشرائه واقتنائه واستعماله كموضة جديدة.

وهذه عادة ضارة يمكن ان تتجه الثقافة التعاونية الي حماية المجتمعات التعاونية من انتشارها وخطرها.

ان الثقافة التعاونية اذا اتجهت لتعميق فكرة تكوين المدخرات لدي الجمهور وتجنب الاستهلاك غير اللازم انما تخدم في الواقع غرضا او هدفا اقتصاديا هاما وهو تكوين رؤوس اموال جديدة تساعد علي قيام مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية ايضا في نطاق المنطقة ونقول التنمية التعاونية لان النظام التعاوني لا يجب ان يقف في حدود معينة انتاجية او استهلاكية فقط بل يجب ان يتعدى ذلك لكافة المجالات التي تتعلق بحياة الناس الامر الذي يتطلب مزيدا من  راس المال ولما كان الادخار هو السبيل الامثل لتكوين راس المال ولتعويد الجمهور علي عادات جيدة تؤمن النمو التعاوني والاقتصادي والاجتماعي تستطيع ان تومن بقدر الدور الذي يمكن ان تلعبه الثقافة التعاونية في هذا المعني.

**دور التعاون في استقرار الرحل:**

ظاهرة تجوال بعض القبائل من منطقة الي اخري في تواريخ وفصول معينة ظاهره تهدد المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من المواطنين الذين يقومون بهذه الرحلات الموسمية دون ان يستقر بهم مقام الامر الذي يحول بينهم وبين الاستفادة من خدمات دائمة لازمة للنمو الاجتماعي ولما كانت هذه الظاهرة بهذه الدرجة من الخطورة وتتفشي علي نطاق واسع في ارجاء السودان فقد اتجه الرأي في الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي الي الاهتمام باستقرار الرحل وايجاد المقر الدائم لسكناهم واستقرارهم وذلك في المناطق التي تتوفر فيها مستلزمات ذلك الاستقرار من ماء وانتاج وخدمات وفي اعتقادنا ان التعاون يمكن ان يقوم بدور رائد اساسي في انشاء المجتمعات الجديدة.

المستفيدون في هذه المجتمعات الجديدة هم في واقع الحال اكثر القبائل في السودان ارتباطا بالماشية وامتلاكا لها كما وليست هذه القبائل فقيرة بالمعني الصحيح اذ ان الاعداد الهائلة من الماشية يمكن ان تدر عليها مالا وفيرا يخدم التنمية الاقتصادية ويرتقي بمستوي المناطق التي تعيش فيها هذه القبائل غير ان ذلك يتطلب تثقيفا وارشادا واقناعا لهؤلاء المواطنين بضرورة الاستفادة من ماشيتهم لتحقيق هذا الغرض والنظام التعاوني هو خير الانظمة التي يمكن ان تسود في هذه المجتمعات الجديدة اذ تقوم مؤسساته ونظمه مع بداية المجتمع نفسه في المجالات الاستهلاكية والانتاجية والاجتماعية.

هذه القبائل عرفت بانها تعيش في داخل دائرة الاقتصاد التقليدي اي انها لا تعمل على الانتاج من اجل التسويق والتبادل التجاري وانما تنتج الاسرة احتياجاتها للاستهلاك فقط وبالتالي لا تحتاج للتعامل والتداخل مع اخرين وهذا لا يهبط بالطبع بمستوي الحياة للأسرة اذ لا تعرف سبيلا لإدخال اساليب جديدة واقتناء سلع هامة من الحاجة للاستهلاك الانساني. وهنا يمكن ان تنظم الجمعيات التعاونية لخدمة حاجة المجتمع الجديد اي ان تقوم هي اساسا بهذه الخدمات بدلا من الوسيط ودون ان تفسح له المجال وبذلك تحفظ للسكان الجدد اموالهم من الضياع وتحسبهم من جشع التجار وتعودهم على نشأة تعاونية تكون الطابع الدائم لهذه المجتمعات الجديدة. وفي اعتقادنا ان المسؤولين يجب ان يبادروا بمثل هذه الاجراءات التي يمكن ان تضع النواة لمجتمع تعاوني متكامل.

وفي مجال الانتاج يمكن قيام جمعيات تعاونية لتعني بمنتجات الالبان على نطاق المنطقة كلها اي المنطقة التي يتم فيها الاستقرار كما تعمل هذه الجمعيات أيضا لتنظيم تسويق هذه المنتجات في مختلف الانحاء.

في اعتقادنا ان الجمعيات التعاونية في مثل هذه المناطق يجب ان يشمل نشاطها مراحلا متعددة اي ان يشمل الانتاج والتسويق والاستهلاك في نفس الوقت بدلا ان تكون جمعية بوحدها.

فمزايا مثل هذا النظام في مثل هذه المجتمعات الجديدة هو ان ينظم ويربط المنطقة كلها (المنطقة التي يتم فيها استقرار الرحل) بحلقات متواصلة من التعاون في كافة اوجه النشاط التي تبعث في المجتمع الجديد. ولذلك زيادة علي فوائده الاقتصادية فائدة اجتماعية كبري وهي وحدة المصالح ووحدة الشعور بالمصلحة المشتركة لهؤلاء المواطنين ومثل هذا الشعور يقوي الترابط الاجتماعي ويدعمه وهو ما يفتقر الناس اليه في المجتمعات الاقليمية حيث تغلب على الناس الروابط القبلية والعشائرية دون غيرها. والشعور بالمصلحة المشتركة مفيد لاقتصاديات المنطقة كما هو ايضا كما هو ايضا مفيد لتطوير اقتصاد القطر المناطق المتخلفة   يعكس اثرا حميدا على اقتصاد الامة كلها.

قيام الجمعيات التعاونية (المتعددة الاغراض) في مجتمعات استقرار الرحل الجديدة قد تحتاج للكثير من الجهد والاستعداد وبالطبع لن يكون في مقدرة المواطنين في مقرهم الجديد الاخذ بهذا النظام والتعود عليه والمساهمة فيه لذلك فان الدولة ممثله في وزارة التعاون سيقع عليها هذا العبء ومن الاصلاح ان تكتمل اليه الاستعدادات منذ الان حتى تنجح التجربة.

ونود ان نوصي بان يختصر النشاط الانتاجي فيما يختص بالماشية على مستخرجات الالبان ومدها في هذه المرحلة ام ذبح الماشية وتصنيعها والاندفاع فيه بالنسبة للقبائل التي لم تتعود على مثل ذلك قد يتسبب في تخويف هذه القبائل الامر الذي قد يدفعها لترك المجتمعات الجديدة وتعيش حياتها الاولي وبالتالي تفشل التجربة كلها. ان التغيير الجديد يجب ان يجيء سهلا متدرجا اخذا في الاعتبار بساطة هؤلاء القوم وبراتهم الفكرية وتخوفهم من كل جديد. ان التغيير يجب ان يتجنب شكل (التحدي) للقديم كما يكون من المصلحة ان يتم التركيز على عمليات الانتاج والتسويق التي تخرج بهؤلاء القوم من دنيا الاقتصاد التقليدي والمجتمع المعقول الي اقتصاد تبادلي يربط المنطقة بأجزاء من القطر الأخرى وبالتالي يوسع قاعدة الاقتصاد الحديث في القطر.

السودان قطر متخلف اقتصاديا والتحرر من هذا التخلف يتطلب جهودا من المواطنين في كل المناطق المختلفة لان تطوير اقتصاد البلاد عامة لا يكتمل الا بتطوير مناطق البلاد المختلفة كلها. والتطوير الاقتصادي لا يتم الا إذا تضاعفت الجهود في الانتاج وإذا زاد حجم المدخرات وتعددت الاستثمارات في كل المجالات يمكن للتعاون ان يلعب دورا كاملا.

هنالك مشاكل اخري تعترض نمو الجمعيات التعاونية مثل المشاكل الادارية والتمويلية ومشاكل التسويق، راينا عدم التعرض لها تاركين المجال للبحوث الأخرى التي تقدم في هذا المؤتمر.